البيان الختامي الصادر عن

المؤتمر السادس

للحوار البرلماني العربي ـ الإفريقي

داكار – جمهورية السنغال من 2 – 3حزيران/ يونيو 1994

المؤتمر السادس للحوار
البرلماني العربي – الإفريقي
داكار – جمهورية السنغال 2 – 3 حزيران/ يونيو 1994

البيان الختامي

بدعوة كريمة من الجمعية الوطنية في جمهورية السنغال، انعقد في داكار يومي 2 و3 حزيران/ يونيو 1994 المؤتمر السادس للحوار البرلماني الإفريقي العربي، بحضور وفود برلمانية أفريقية وعربية تمثل الأقطار التالية:

الجزائر، بنين، بوركينا فاسو، الكاميرون، الرأس الأخضر، أفريقيا الوسطى، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، الإمارات العربية المتحدة، مصر، الجابون، غانا، الأردن، الكويت، ليبيا، مالي، موريتانيا، المغرب، النيجر، فلسطين، السنغال، السودان، سورية، تونس.

انعقدت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر برئاسة فخامة الرئيس عبدو ضيوف، رئيس جموهرية السنغال.

في مستهل الجلسة الافتتاحية أخذ الكلمة السيد مصطفى كا، نائب رئيس الجمعية الوطنية السنغالية والرئيس المنتدب للشعبة البرلمانية السنغالية في اتحاد البرلمانات الإفريقية، حيث رحب بجميع المشاركين في المؤتمر وتمنى لهم مقاماً سعيداً في السنغال، أرض الأخوة والحوار وبعد ذلك أشار السيد مصطفى كا إلى التحولات السياسية التي تمت في اتجاه تحرير الشعوب، داعياً إلى تكثيف الحوار الهادف والرامي إلى التقدم والتفاهم المتبادل تحت ظل السلام والتضامن، ولبلوغ هذه الأهداف يجب توفير الامكانيات الضرورية للجنة المتابعة حتى تتمكن من آداء دورها الدافع والمشجع في التعاون البرلماني.

وفي كلمته، أشار الشيخ عبد الخضر سيسوخو، رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية السنغال، إلى امتنانه وتقديره لفخامة الرئيس عبدو ضيوف على دعمه الفعال للمؤتمر وقبول سيادته ترأس جلسة الافتتاح للمؤتمر. كما أكد أن الحوار البرلماني العربي – الإفريقي أصبح واقعاً، عبّرت عنه اللقاءات التي تمت بانتظام منذ نشأته وحتى الآن.

ودعا البرلمانيين العرب والأفارقة إلى دعم انسجامهم، وتعاونهم حتى يتمكّنوا من تمثيل مجموعة مهمة على صعيد الأسرة الدولية والقيام بدور فعال فيما يخص الأمن والسلام والتنمية الاقتصادية.

وأخيراً، تمنى رئيس الجمعية الوطنية السنغالية أن تتمكن مناقشات الحوار حول القضايا السياسية والاقتصادية من المساعدة على تجسيد العمل لصالح تقدم وازدهار الشعوب العربية والإفريقية.

أما السيد محمد الأمين خليفة، رئيس المجلس الوطني الانتقالي السوداني، ورئيس الاتحاد البرلماني العربي، فقد بدأ كلمته بتوجيه الشكر والامتنان إلى فخامة الرئيس عبدو ضيوف رئيس جمهورية السنغال على تشريفه المؤتمر برعايته وعنايته وتعهده، كما توجه بالشكر الجزيل إلى شعب وبرلمان وحكومة السنغال على كرم الضيافة وحسن الوفادة والرعاية التي لقيها الحاضرون في داكار.

كما تحدث السيد الأمين خليفة عن تقارب العلاقات العربية الإفريقية والتداخل الجغرافي والتمازج السكاني والتفاعل الحضاري الذي يستمد جذوره من الماضي البعيد وخصوصاً بعد ظهور الاسلام وانتشاره الواسع في هذه المنطقة. كما تحدث عن الروابط والعلاقات التي وحدت نضال وكفاح الشعوب العربية والإفريقية ضد الاستعمار والهيمنة لصالح التحرر والتقدم والتنمية بالرغم من الصعوبات التي تعترض الشعوب العربية الإفريقية خصوصاً بعد التحولات الهامة التي طرأت على المجتمع الدولي وتميزت بانهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة وظهور نظام دولي جديد قوامه السعي لفرض الهيمنة على المستضعفين وشعوب العالم الثالث.

وفي الجزء الثاني من الجلسة الافتتاحية تناول الكلمة الدكتور محمد الصالح الزارعي، ممثل رئيس اتحاد البرلمانات الإفريقية، لكي يرحب باسم الحاضرين بسيادة الرئيس عبدو ضيوف، رئيس الجمهورية، ويحييه على حضوره وترأسه الفعلي لهذه الجلسة الافتتاحية كما أشار إلى انتصار الشعب الإفريقي في جنوب أفريقيا بقضائه على نظام الفصل العنصري متمنياً أن ترى دولة فلسطين الحرة النور بفضل كفاح الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وتناول السيد الزارعي بالعرض البنود المدرجة ضمن جدول أعمال المؤتمر، مؤكداً أهميتها وضرورة دراستها بالعناية التي تتطلبها هذه المرحلة الدقيقة، مبرزاً إيمان العرب والأفارقة بحتمية التضامن العربي الإفريقي وقناعتهم العميقة بترابط المصالح وتشابك المشاكل والقضايا وضرورة الاعتماد على الذات.

وفي ختام الجلسة الافتتاحية تفضل فخامة الرئيس عبدو ضيوف، رئيس جمهورية السنغال فألقى كلمة تحدث في مستهلها عن اعتزاز السنغال باستضافة هذا المؤتمر الذي يدل، من خلال العدد الكبير من البرلمانيين الحاضرين، على حتمية التضامن العربي الإفريقي. كما ركز فخامة الرئيس على الحدثين الهامين اللذين ميزا نهاية هذا القرن ألا وهما التوقيع على الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني وإجراء الانتخابات الديمقراطية في جنوب أفريقيا ملحاً على ضرورة مضاعفة الجهود من جراء استمرار بعض النزاعات التي تهدد الأمن والاستقرار حتى نتمكن من تخصيص موارد أكثر لتنمية اقتصاديات الدول العربية والإفريقية.

وقد أكد السيد رئيس الجمهورية بالخصوص على التضامن بصفته السلاح الفعال ضد التخلف، ودعا فخامته إلى إعطاء المجال الجغرافي العربي الإفريقي مركزاً مهماً على الصعيد الدولي مؤكداً على الدور الذي يجب أن يلعبه الحوار البرلماني في هذا الصدد.

وبعد ذلك أعلن السيد رئيس الجمهورية عن الافتتاح الرسمي للمؤتمر السادس للحوار البرلماني العربي – الإفريقي.

وفي بداية الجلسة العامة الأولى، التي ترأسها السيد محمد الأمين خليفة رئيس المجلس الوطني الانتقالي بالسودان، ورئيس الاتحاد البرلماني العربي تم انتخاب مكتب المؤتمر على النحو الآتي:

1 – الشيخ عبد الخضر سيسوخو، رئيس الجمعية الوطنية السنغالية، رئيساً.

2 – السيد ناصر صرخوه، عضو مجلس الأمة الكويتي نائباً للرئيس.

3 – السيد سيد محمد راشد، وكيل مجلس الشعب المصري، مقرراً عاماً.

كما تم إقرار جدول الأعمال النهائي للمؤتمر والذي ضم البنود التالية:

1 – تقرير لجنة المتابعة.

2 – عشر سنوات من الحوار: الواقع والآفاق.

تقرير مشترك للأمانتين العامتين يتضمن:

آ– تقييم تجربة السنوات العشر الماضية.

ب – اقتراحات لدفع مسيرة الحوار في المستقبل.

3 – التعاون العربي – الإفريقي في مواجهة التوازنات السياسية الدولية الجديدة والسعي إلى إيجاد حلول للصراعات وبؤر التوتر في المنطقتين الإفريقية والعربية.

4 – الديون الخارجية وآثارها على التنمية ونشر الديمقراطية وقضايا حقوق الإنسان في أفريقيا والعالم العربي.

5 – انتخاب لجنة متابعة جديدة.

6 – تحديد موعد ومكان المؤتمر القادم.

7 – ما يستجد من أعمال.

بعد أن أقر المؤتمر جدول الأعمال، استمع إلى تقرير لجنة المتابعة. وحول هذا التقرير جرت مناقشات ثرية شاركت فيها كثير من الوفود وقدمت فيها كثير من الاقتراحات التي كان من أهمها:

* اعتبار الخطاب الذي ألقاه فخامة الرئيس عبدو ضيوف، رئيس جمهورية السنغال في الجلسة الافتتاحية وثيقة أساسية من وثائق المؤتمر.

* ضرورة تنشيط عمل لجنة المتابعة وتزويدها بالوسائل اللازمة لأداء مهامها وممارسة اختصاصاتها.

* زيادة عدد أعضائها الى عشر دول (5 من كل جانب) بدلاً من 6 دول فقط، كما هو الوضع حالياً.

* تعيين أعضاء احتياطيين لإحلالهم محل الأعضاء العامين في حالة حدوث أي مانع لهم.

* زيادة عدد الاجتماعات السنوية للجنة المتابعة إلى اثنين على الأقل بدلاً من اجتماع واحد.

* ضرورة تبادل الدساتير واللوائح والوثائق الأساسية فيما بين البرلمانات الأعضاء.

* تعزيز الروابط بين الشعوب العربية والإفريقية بتطوير وسائل الاتصال فيما بينها، وخاصة عبر الصحراء الكبرى.

وبعد الإشارة إلى أن تنفيذ بعض هذه الاقتراحات يستلزم تعديل النظام الأساسي واللائحة الداخلية لمؤتمر الحوار، واتباع الإجراء القانوني المنصوص عليه في هذه الوثائق، أقر المؤتمر بالإجماع تقرير لجنة المتابعة.

وشكل المؤتمر لجنة للصياغة على النحو الآتي:

من الجانب الإفريقي: الجابون، مالي، أفريقيا الوسطى.

من الجانب العربي: مصر، المغرب، سورية.

وبالنسبة للبند الرابع من جدول الأعمال، استمع المشاركون إلى تقرير مشترك للأمانتين العامتين للاتحادين عن تقييم مسيرة الحوار البرلماني الإفريقي العربي خلال السنوات العشر الماضية واطلعوا على الانجازات التي حققها هذا الحوار وعلى المصاعب التي واجهها والعوامل التي كانت وراء هذه المصاعب، وأخيراً أقروا التوصيات الآتية لتدعيم الحوار البرلماني الإفريقي – العربي:

1 – تأكيد مبدأ المشاركة المنتظمة في مؤتمرات الحوار واجتماعات لجان المتابعة.

2 – زيادة تبادل زيارات الوفود بين البرلمانات الإفريقية والعربية.

3 – إقامة جمعيات صداقة groupes d'amitié عربية وإفريقية في البرلمانات الإفريقية والعربية وتنشيط الجمعيات القائمة.

4 – تنظيم ندوات تهدف إلى تسهيل تبادل الخبرات البرلمانية والتشريعية بين برلمانيي الجانبين، واختيار المواضيع ذات الاهتمام المشترك لمناقشتها في هذه الندوات.

5 – تنشيط عمل لجنة المتابعة واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن كل من مؤتمرات الحوار.

6 – إيجاد صيغة مناسبة للربط بين الحوار الإفريقي – العربي على مستوى الحكومات، والحوار على مستوى البرلمانات، وذلك بالتنسيق مع كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية.

عند مناقشة البند المتعلق بالتعاون العربي الإفريقي في مواجهة التوازنات السياسية الجديدة والسعي إلى إيجاد حلول للصرعات وبؤر التوتر في المنطقتين الإفريقية والعربية، تناول المشاركون بالدرس والتحاليل السمات الراهنة للوضع الدولي، خصوصاً بعد غياب الاتحاد السوفييتي وانهيار الكتلة الشرقية، وبروز نظام دولي جديد قوامه

قطب واحد يحاول بسط هيمنته على العالم وبالخصوص على الشعوب المستضعفة ودول العالم الثالث مرتكزاً تارة على القوة وتارة على استخدام الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتنفيذ سياسته.

وحول بؤر التوتر في العالمين العربي والإفريقي اتفق المشاركون في المؤتمر على ضرورة تكريس التضامن العربي الإفريقي لخدمة القضايا المصيرية للشعوب العربية والإفريقية وتجسيد هذا التضامن في أعمال ومبادرات على الصعيدين الإقليمي والدولي لدعم السلام والأمن وتهيئة الظروف المواتية لمواصلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالمين الإفريقي والعربي. كما نادى المشاركون في المؤتمر بضرورة الاعتماد على الذات في حل النزاعات الداخلية واستبعاد العناصر الأجنبية، ولا سيما تلك التي لديها مصالح خاصة.

ولقد رحب المشاركون في المؤتمر بنتائج الانتخابات الديمقراطية في جنوب أفريقيا، كما حيوا شعب جنوب أفريقيا بمناسبة انتصاراته الأخيرة التي وضعت حداً لنظام الفصل العنصري، ووجهوا تحية تقدير للمناضل الإفريقي الكبير نلسون منديلا، رئيس جمهورية أفريقيا الجنوبية، ودعوا زملاءهم أعضاء برلمان جنوب أفريقيا للانضمام لعضوية هذا الحوار.

وحول قضية فلسطين، عبّر الحاضرون عن مساندتهم للشعب الفلسطيني، ودعمهم اللامشروط لنضاله من أجل استرجاع حقوقه في العودة وتقرير المصير وإنشاء دولته الحرة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الوحيد والشرعي. كما عبّروا عن أملهم في أن يكون التوقيع على الاتفاقية الاسرائيلية الفلسطينية خطوة إلى الأمام على طريق إحلال السلام في المنطقة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وخصوصاً القرارين 242 و338 والقرار رقم 425 الخاص بلبنان، واستعادة بقية الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس الشريف.

وحول الأحداث الدامية التي تعيشها رواندا عبّر المشاركون في المؤتمر عن أسفهم العميق لهذه الأحداث وتأثرهم البالغ للعدد الكبير من الضحايا ضمن المدنيين الأبرياء معبرين عن أملهم في أن تلعب الأسرة الدولية دورها بحزم من أجل إيقاف الحرب الأهلية الدائرة رحاها في رواندا وإحلال السلام والأمن في هذه المنطقة حتى يتمكن شعبها من التفرغ للبناء والتنمية، كما يناشدون المجتمع الدولي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمواجهة مشكلة اللاجئين والمشردين في أفريقيا.

وفيما يتعلق بالأزمة القائمة بين الجماهيرية العربية الليبية وبعض الدول الغربية، يحيي المؤتمر الموقف الحضاري الذي اتخذته ليبيا في معالجة هذه الأزمة، ويطالب برفع العقوبات المفروضة على الشعب الليبي لما سببته من مآسٍ وأضرار، ويدعو إلى حل الخلاف بالطرق السلمية.

وفيما يخص الحرب الأهلية في أنجولا عبر المشاركون في المؤتمر عن انشغالهم البالغ بالمعارك التي يشهدها هذا البلد الإفريقي منذ نحو عقدين من الزمن مخلفة وراءها الآلاف من الضحايا المدنيين، وخصوصاً من الأطفال

والنساء والشيوخ مطالبين المجتمع الدولي بالعمل الجاد لإيقاف هذه الحرب الأهلية المدمرة وداعين كل أطراف النزاع إلى الجلوس حول مائدة المفاوضات لتخليص الشعب الأنجولي من الموت والدمار الذين يتعرّض لهما.

وحول الأحداث الدامية التي يشهدها اليمن خلال هذه الأيام، يدعو المشاركون الأخوة في اليمن إلى العمل على وقف القتال وتجنب الدمار لقطرهم والمحافظة على الوحدة اليمنية التي تعتبر مكسباً للشعب اليمني والعربي لا يجوز التفريط فيه مهما كانت الظروف.

وبالنسبة لاحتلال إيران للجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، يطالبون إيران بالدخول في مفاوضات مباشرة مع دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل حل هذا الخلاف بالوسائل السلمية.

وبالنسبة للديون الخارجية وآثارها على التنمية ونشر الديمقراطية وقضايا حقوق الإنسان في أفريقيا والعالم العربي، أقر المشاركون أنه في الوقت الذي يشهد فيه العالم تحولات اقتصادية وسياسية لا يستطيع أي بلدان يهرب منها، توجد عقبة كأداء تمنع الدول النامية، وخاصة الإفريقية والعربية منها، من أن تجري الإصلاحات اللازمة لها. وهذه العقبة هي العبء الثقيل للديون الخارجية الذي يحبط أو يقضي على كل جهد لتحسين ظروف الحياة بالنسبة للسكان المعنيين. وهكذا أصبحت التنمية وإرساء الديمقراطية في الحياة السياسية وحقوق الإنسان مهدّدة بسبب المشاكل الناجمة عن الديون الخارجية، بالإضافة إلى العوامل الأخرى.

إن مشكلة المديونية الخارجية تلعب دوراً كبيراً في زيادة معاناة أبناء البلدان العربية والإفريقية بسبب آثارها على المستويين الاقتصادي والسياسي ولكونها عقبة كبيرة أمام التنمية الاقتصادية في تلك البلدان.

فعلى المستوى الاقتصادي، أدى تخصيص البلدان الإفريقية والعربية قدراً كبيراً من مواردها لخدمة ديونها الخارجية إلى مجموعة من النتائج السلبية بالنسبة لاقتصادياتها.

فبدلاً من أن تسهم هذه الديون في الإسراع بالنمو الاقتصادي فيها ورفع مستوى رفاهية المواطنين، ارتفعت معدلات التضخم والبطالة وتباطأ النمو الاقتصادي وزادت معاناة المستهلك الإفريقي والعربي، ولجأ الكثير من الدول إلى تخفيض قيمة عملاتها بالإضافة إلى زيادة التدفقات النقدية الصافية إلى الخارج أما هرباً من مناخ استثماري غير موات أو استهدافاً لسداد بعض أقساط الدين وفوائده.

وعلى المستوى السياسي، أدى تزايد عبء الديون الخارجية واشتداد المعاناة التي يتحملها المواطن العادي إلى ازدياد المطالبة بإدخال إصلاحات ديمقراطية على نظم الحكم القائمة، وهي مطالب وجدت استجابة لها في عدد من البلدان العربية والإفريقية.

إلا أن الربط بين تلك الإصلاحات والشروط التي تضعها الدول الدائنة والمؤسسات المالية الدولية لم يكن – دائماً – في صالح التجربة الديمقراطية الوليد، وترتب عليه استغلال النخب الحاكمة في بعض الدول الإفريقية

والعربية تلك الضغوط لإعاقة – بل وإجهاض – التجربة الديمقراطية بحجة تعرض البلاد لمؤامرات دولية أو إقليمية تستهدف النيل من سيادتها واستقلالها.

كما أن السياسات الاقتصادية التي تمليها تلك المؤسسات تكون عادة ذات طابع تقشفي وثقيلة الوطأة على الطبقات المتوسطة ومحدودة الدخل، وهي الطبقات التي تشكل عماد أي حكم ديمقراطي.

ومن ناحية أخرى، أثبتت التجربة وجود ارتباط وثيق بين الزيادة في حجم الديون وازدياد التبعية للخارج، وأن الديون الخارجية والشروط التي تصحبها تضع قيوداً كبيرة على حرية القرار السياسي في المجالين الداخلي والخارجي. كما أنها تذكّي الصراع بين القوى والتيارات السياسية المختلفة في الدولة.

ولمواجهة هذه الأوضاع، يوصي المؤتمر باتخاذ الإجراءات الآتية:

1 ـ زيادة الدعم للإصلاحات السياسية والاقتصادية التي يجري تطبيقها في البلدان الإفريقية والعربية وتشجيع التجارة والاستثمارات فيما بينها.

2 – ضرورة تجميد التزامات خدمة الدين لمدة عشر سنوات على الأقل تبدأ من تاريخ الاتفاق مع الدائنين، علاوة على جدولة الديون القائمة وتخفيض أسعار الفائدة عليها.

3 – إلغاء قدر كبير من ديون الدول العربية والإفريقية الأقل نمواً، وذلك حتى تستطيع الموازنة بين أعباء خدمة ديونها الخارجية وأعباء عملية التنمية الاقتصادية فيها.

4 – أخذ الموقف الإفريقي العربي المشترك بشأن أزمة الديون الخارجية في أفريقيا بعين الاعتبار، والعمل به فوراً.

5 – وضع السياسات اللازمة لتنويع القواعد الإنتاجية والصادرات في البلدان الإفريقية والعربية.

6 – تنمية عقود المنتجات أو التسليم مع الدول المتقدمة من أجل ضمان منافذ للتوزيع وأسعار مستقرة.

7 – استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتكثيف التعاون الاقليمي، وخاصة بين أفريقيا والعالم العربي.

8 – التوصية لدى بنك التنمية الإفريقي (أبيدجان) بإنشاء مؤسسة أفريقية لضمان الاستثمارات في البلدان الإفريقية حتى تكون توأماً لمؤسسة الضمان العربية ومن ثم تقومان بدورهما في تنشيط وتأمين الاستثمارات في بلدان المنطقتين.

9 – تكوين لجنة متخصصة (AD-HOC) لدراسة المقترحات التي قدمت في هذا الاجتماع وبلورتها في برنامج عمل لمعالجة مشكلة الديون.

10 – توفير معاملة تفضيلية لديون الدول الإفريقية للعالم العربي.

وبعد الانتهاء من مناقشة التطورات السياسية الجديدة في العالم والبحث عن حلول للصراعات وبؤر التوتر في كل من أفريقيا والعالم العربي ومناقشة تأثير الديون الخارجية لهاتين المنطقتين على مسيرة التنمية ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان فيهما، وافق المؤتمر على تكوين لجنة المتابعة للفترة الفاصلة بين المؤتمرين السادس والسابع للحوار على النحو الآتي:

من الجانب الإفريقي:

* بوركينا فاسو.
* الجابون.
* السنغال.

وعن الجانب العربي:

* السودان.
* موريتانيا.
* الأردن.

وبالنسبة لموعد ومكان المؤتمر السابع للحوار البرلماني الإفريقي – العربي، كلفت الأمانتان العامتان للاتحاد البرلماني العربي ولاتحاد البرلمانات الإفريقية بإجراء المشاورات اللازمة من أجل تنظيم هذا المؤتمر وذلك وفقاً لنص المادة (5) من اللائحة الداخلية.

وفي ختام أعمالهم وجّه المشاركون في المؤتمر السادس للحوار البرلماني الإفريقي العربي برقية إلى فخامة الرئيس عبدو ضيوف يوجهون إليه الشكر والتقدير على تفضله برئاسة الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، وعلى الكلمة التوجيهية التي ألقاها فخامته في هذه الجلسة والتأييد المستمر الذي يوليه لدفع عجلة الحوار البرلماني الإفريقي العربي إلى الأمام. كما عبّروا عن شكرهم للمجلس الوطني في السنغال ولرئيسه الشيخ عبد الخضر سيسوخو على حرارة الاستقبال وكرم الضيافة التي استقبلوا بها في داكار.

كذلك أعرب المشاركون عن تقديرهم للجهود الكبيرة التي بذلتها الأمانتان العامتان لكل من اتحاد البرلمانات الإفريقية والاتحاد البرلماني العربي للإعداد الجيد لمختلف وثائق المؤتمر، الأمر الذي سهّل مداولات أعضاء المؤتمر ومناقشاتهم.

كما عبّروا عن شكرهم وتقديرهم للجهود التي بذلها الجهاز الإداري للمجلس الوطني في السنغال والمترجمون والتراجمة الذين ساهموا جميعاً في إنجاح هذا المؤتمر.

داكار في 3 يونيو حزيران 1994